

رسالة مارس 2021- المرأة في قطاع النشر | تحديات وإنجازات

السادة/ الناشرين الأفاضل
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يصادف الثامن من مارس احتفاء العالم باليوم العالمي للمرأة، ذلك اليوم الذي يسלט الضوء على إنجازاتها المؤثرة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتلك اللحظة التي نحاول فيها التعرف على الحواجز والعراقيل التي تحول دون تعزيز التوازن والمساواة بين الجنسين في المجتمعات حول العالم.

وفي هذا العام، نحتفي جميعاً باليوم العالمي للمرأة في ظل ظروف فريدة، حيث يشهد العالم تغيرات سريعة بسبب جائحة كوفيد-19 المحيطة بنا جميعاً، يتخللها حالة استثنائية من عدم اليقين جعلت العديد من الشركات تكافح فقط من أجل الاستمرار والبقاء. وفي كثير من الدول، أدت الجائحة إلى تفاقم المشكلات التي يعاني منها قطاع النشر وكشفت عن حاجة ماسة لإدخال ابتكارات فورية على مستوى القطاع.

وبينما حقق قطاع النشر بعض الإنجازات، لا يزال أمامه مجال واسع للتقدم ولا تزال الفجوة واسعة بين التزامات القطاع بتعزيز ممارسات التنوع والشمول والتغييرات البارزة المنفذة في هذا الاتجاه. وقد ذكرت العديد من الناشرات مؤخراً أنهن ما زلن يواجهن تحيزات جذرية تستبعدهن من المناصب القيادية ومراكز صنع القرار، ما يجعلهن أكثر عرضة لتقلبات السوق ومفاجآته، ويشمل ذلك جميع أسواق النشر العريقة منها والناشئة وكذلك النامية.

ولا يعتبر تبني ممارسات التنوع والشمول واجبا أخلاقيا فحسب، بل وجدت العديد من الدراسات أنه أيضاً ذو جدوى اقتصادية. وذلك لأن التنوع والشمول يمنح جميع العاملين شعوراً بالمشاركة والتمكين والتقدير، ما يجعلهم أكثر التزاماً وإنتاجية. وفي قطاع النشر، تتحول الأصوات المتنوعة والمختلفة إلى أفكار مبتكرة وإبداعية، وهو أمر ضروري للاستعداد للمستقبل بما يخبئه من فرص.

لكن، حتى مع وضوح العائد على الاستثمار من تطبيق ممارسات التنوع والشمول، فليس من الحكمة أن تقتصر الغاية من تبني ممارسات المساواة بين الجنسين على الأسباب الاقتصادية فقط، لأن السعي لتحقيق هذه المساواة يتعلق في المقام الأول بالمعاملة المنصفة والتصرف الصحيح. وأمام قطاع النشر الآن فرصة ذهبية لإعادة التفكير في الممارسات المتبعة، وتقديم نموذج يُحتذى به للقطاعات الاقتصادية الأخرى. ومما يشجع على ذلك وجود اعتراف وقبول متزايد لفكرة أن صناعة النشر هي الأولى بالدفاع عن مبادئ المساواة والتنوع والشمول وتطبيقها. وقد حولت العديد من شركات ودور النشر في جميع أنحاء العالم ممارسات التنوع والشمول إلى جزء لا يتجزأ من رؤيتها ورسالتها وقيمها المؤسسية.

وتحتل قضية التنوع والشمول بأهمية متزايدة في الاتحاد الدولي للناشرين، وقد تجلّى ذلك في تعيين ميكائيل كولمان الرئيس السابق للاتحاد كمبعوث للتنوع والشمول في يناير 2019. ويسعدني القول إن ميكائيل يواصل حالياً البناء على العمل الرائع الذي قام به أثناء شغله لذلك المنصب بعد أن تولى الآن منصبه الجديد كرئيس للجنة الشاملة للنشر ومحو الأمية، حيث يمثل التنوع والشمول أولوية قصوى.

بالإضافة إلى ذلك، أقرت اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للناشرين الشهر الماضي التزاماً بتحقيق التوازن بين الجنسين ورفع نسبة تمثيل المرأة إلى 50% من أعضاء اللجنة بحلول عام 2024. وهي خطوة مهمة حتى وإن جاءت متأخرة، وأمل أن تلهم هذه الخطوة جميع جهات النشر الأعضاء في الاتحاد لتحقيق نفس التوازن.

ويهدف دعم تطبيق أفضل ممارسات التنوع والشمول في صناعة النشر، طورت منصة PubliSheer مجموعة أدوات تشخيصية للتحقق من فعالية ممارسات التنوع والتوازن بين الجنسين، وتعتبر هذه الأدوات أول مصدر مُصمَّم خصيصاً لصناعة النشر لمساعدة دور وشركات النشر على تحسين أدائها في هذا المجال حيث توفر لها وسيلة عملية لاتخاذ الإجراء المناسب من أجل معالجة قضايا التوازن بين الجنسين. ويمكنكم تنزيل مجموعة الأدوات من [هنا](#).

وليس من قبيل الصدفة أن يكون شعار اليوم العالمي للمرأة لهذا العام هو "المرأة في القيادة: تحقيق مستقبل متساوٍ في عالم كوفيد-19"، بل حدث ذلك لأن الإجماع يتنامى في جميع أنحاء العالم على وجوب إتاحة فرص القيادة أمام مزيد من النساء في جميع القطاعات. ونحن الآن أمام فرصة للتغيير لن تتكرر ثانية في هذا الجيل، لخلق ديناميكيات جديدة أكثر عدلاً وابتكاراً عبر عالم النشر ومحيطه كله.

وأنا متفائلة أن قطاع النشر سيكون من أوائل القطاعات، إن لم يكن أولها، التي سوف تطبق ممارسات الشمولية والمساواة الحقيقية والدائمة بين الجنسين بشكل دقيق ومستفيض. لقد أوجدت الجائحة فرصة بدء "صفحة جديدة" لإعادة التفكير في موروث قديم، وإذا نجحنا في حسن استغلال ذلك فسوف ندفع صناعتنا نحو نمو مستقبلي أقوى.

لا تترددوا في التواصل معنا إذا كانت لديكم أي تعليقات أو أسئلة، أو إذا كنتم بحاجة إلى دعم من أي نوع.

مع أطيب التمنيات،

بدور القاسمي

رئيسة الاتحاد الدولي للناشرين